المبحث الثاني

الحركة الأمازيغية الجزائرية في ظلّ الحراك العربي

يُعتبر الحراك المجتمعي العربي على كافة المستويات السياسيّة والاجتماعية وغيرها الحدث الأكثر انتشارا وجاذبية خلال السنوات القليلة الماضية، بسبب الخصائص التي نوجزها أساسا في ظاهرة العدوى التي انتقلت إلى معظم الدّول العربية،وعصفت بالكثير من النظم السياسيّة وغيّرت التقاليد والأعراف،مقابل بناء نُظم سياسيّة حديثة، في ظل دمار وخراب البُنى الاقتصادية وظهور مشكلات استعصى على الحكام إيجاد حلول لها، والأهم من هذا هو أثر هذا الحراك على مختلف الحركات والتنظيمات في الكثير من الدّول العربية، حيث أصبحت كقضايا تمسّ الهُويّة والمواطنة، وتشكّل تهديدا لهذه الدّول من خلال جعل هذه القضايا تكتسي طابعا دوليا، حيث يراها الكثير من المحللين شكل من أشكال الحركات الانفصالية الإثنية.

في هذا الإطار تُعتبر الحركة الأمازيغية الجزائرية واحدة من بين الحركات التي أصبح لها صدى سياسي وصحفي منذ ربيع سنة 1980، وصولا إلى ما يسمى بالرّبيع العربي، بداية من سنة2011،إذا كيف أثّرت أحداث الرّبيع العربي على الحركة الأمازيغية الجزائرية، وكيف تعامل النظام السياسي الجزائري من خلال علبته السوداء للحفاظ على وحدته وتجانسه واستقراره، وهذا ما سوف نتطرّق إليه في المطالب القادمة.

المطلب الأول: الرّبيع الأمازيغي لسنة 2001.

إنّ محاولتنا التعرف أكثر على الحركة الأمازيغية الجزائرية كقضية يمكن التعرض لها من زاوية التحليل السياسي، لا يتوقف عند معرفة التسمية أو طبيعة التنظيم الاجتماعي والسياسي، إنّما يكتمل الفهم بمدى قدرتنا على إبراز التاريخ السياسي للحركة ومختلف محطّاتها ومقارنتها بما يحدث اليوم لمختلف الحركات السياسيّة وغيرها في ظلّ الحراك العربي الراهن ولعل من بين أهم المحطّات التي مرت بها هذه الحركة، الرّبيع الأمازيغ ما بين سنتي 2001 و2006 وقبل أن نحاول الخوض في تفاصيل هذا الرّبيع، وُجب علينا التعرضُ لجذور القضية الأمازيغية، والتي كانت بدايتها بالرّبيع الأمازيغي لسنة 1980.

في هذا الإطار تمثل الجزائر حقلا إثنوثقافيا ولسانيا موسوما بالتعدّد، لم تتمكن لا السلطات الاستعمارية، ولا الذين تولوا مقاليد السّلطة بعد الاستقلال من القضاء عليه، بل كان مصدر مطالبة دائمة ومستمرة تختلف حدّتها تبعا لملابسات وظروف كل مرحلة، وتبيّن كل المؤشرات أنّ الحركة الثقافية الأمازيغية تعبر عن دينامية مجتمعية وازنة، وليست دينامية بدون ذاكرة، فهي وريثة مسار طويل من التراكمات تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر (19) حيث تبلور وعي بالخصوصية الأمازيغية، من خلال الدّراسات السوسيولوجية والإثنوغرافية الاستعمارية التي كان لها دور مزدوج، فمن جهة أدّت إلى تناول مجموعة من المعارف من حيث دراسة التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية... إلخ، وفتحت أفاقا جديدة بإضفاء قيمة اعتبارية على الأمازيغية كلغة وتراث وثقافة، ومن جهة أخرى شحذ همم المثقفين خريجي المدرسة الفرنسية لدحض وتفنيد تلك الصورة التي رسمتها الدّراسات الإثنوغرافية عن الإنسان الأمازيغي، كإنسان بُدائي فضّ وخشن يعيش على هامش التاريخ، معتمدين العلاقات القبلية والتنظيمات الاجتماعية والسياسيّة المحلية كمرجعية لهم.[1]

أمّا في الدّراسات السياسيّة فتعود المسألة البربرية إلى الأربعينيات من القرن العشرين (20) إلى ما عُرف بالأزمة البربرية بعدما نشب صراع عام 1949، بين أعضاء من القبائل "الأمازيغ" في حزب الشعب الجزائري، حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وزعيمه "مصالي الحاج"، هذا الأخير، اعتبر أنّ الأمة الجزائرية عربية إسلامية، فرأى هؤلاء ومنهم "حسين آيت أحمد" في هذا استفزازا وتجاهلا للتاريخ الجزائري لما قبل الإسلام وللهُوية الأمازيغية، ونادوا بضرورة إدراج البعد البربري في تنظيم الدّولة المستقلة المقبلة، وقد انتهت هذه الأزمة بإقصائهم من قيادة الحزب، وتم استبدالهم بقيادات قبائلية أخرى ليست من دعاة الأمازيغية.

لقد خفّفت الثّورة الجزائرية تلك الخلافات، لكن المسألة بقيت عالقة. فبعد الاستقلال دأبت السّلطة على فرض روايتها الرسمية للتاريخ ومعاييرها في تحديد الهُوية الوطنية، وإقصاء اللغة والثقافة الأمازيغية من قاموسها السياسي، إذ رفض "أحمد بن بلة"، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية آنذاك هذه المسألة مؤكدا على عروبة الجزائر.

مع بداية أوّل مراحل التعريب في الجزائر في عهد الرئيس "محمد بوخروبة المدعو هواري بومدين"، بدأت أوّل المواجهات بين دُعاة الأمازيغية من الفرانكفونيين والسلطة حول المسألة الأمازيغية، وأصبحت فرنسا مركزا للتعبير عن المطلب الأمازيغي، حيث أنشأت في نهاية الستينيات الأكاديمية البربرية، وفي يوم 03 مارس

(1) عبود، حساين (2013/08)، **الأمازيغية والأزمة الجزائرية**، من الموقع:
mx/tawiza49/hsayn2. x10.http:// tawiza

1980، عرفت الجامعة الجزائرية حركة طلابية واسعة، خاصة بجامعة تيزي وزو، عندما أوقفت قوات الأمن الأستاذ "مولود معمري" ومرافقه الأستاذ "بن شاكر"بذراع بن خدة، وأبلغوه بأنّوالي مدينة تيزي وزو، قد قرّر منعه من إلقاء محاضرته حول "الأشعار القبائلية القديمة" المبرمجة بالمدينة بدعوى أنّها تمسّ بالأمن العام.

فكانت عملية المنع بمثابة القطرة التي فجرت الوضع في منطقة القبائل، فمباشرة بعد انتشار هذا الخبر، انطلقت مظاهرة شارك فيها حوالي ألفين طالب من جامعة تيزي وزو إلى مقر الولاية، مرورا بثانوية الشهيد "العقيد عميروش"، منددين بالقمع الثقافي، ومنادين بـ "الأمازيغية لغتنا"، واستطاعت بعض التنظيمات الشيوعية أن تستعمل الحادثة لتفجير الوضع وعلى رأسها منظمة "مجموعة الثورة، الشيوعية".

فعلاً تمّ ذلك باستعراض كلاً من دعاة البربرية والنظام المتمثل في سلطة الوالي لصراعهم السياسي، بدءً بالمظاهرات في صفوف الطلبة حتى وصلوا إلى القرى، هؤلاء الذين رفعوا شعار "ننكسر ولا ننحني" أغلقوا طرق الولاية الرئيسية من ثم تمت المواجهة بين المواطنين وقوات الأمن، وصلت للاشتباكات، دامت أكثر من ست (06) ساعات، خُلّدت فيما بعد باسم الرّبيع الأمازيغي، ويُحتفل به يوم 20 أفريل من كل عام، لما حملته من خسائر مادية وبشرية قدّرها دعاة البربرية بـ 433 جريح و30 قتيل، وصلت هذه الاشتباكات أوجّها عام 1988، عندما تمّت المواجهة مابين دعاة البربرية والعروبيين والإسلاميين من جهة حتى سنوات التسعينيات، أين ظهرت للواجهة ظاهرة الإرهاب، ومع ذلك ازداد المطلب الأمازيغي إلحاحا وكأنّ النشطاء الأمازيغ أرادوا انتهاز فرصة ضعف السلطة لدفعها للاستجابة لمطالبهم.[1]

يُمكن أن نجمل تاريخ الحركة الأمازيغية في الجزائر في الفترة الممتدة مابين 1949 إلى غاية 1999 في الجدول رقم ستة (06).

جدول رقم ستة (06)

يّوضح تاريخ الحركة الأمازيغية في الجزائر في الفترة الممتدة مابين 1949 إلى غاية 1999.

السنة	الأحداث التي حدثت منذ 1949 حتى 1999.
1949	ـ أزمة 1949 حيث تم إقرار الواجهة العربيةـ الإسلامية على حساب الهوية الأمازيغية التي تم النظر إليها على أنها تهدد الوحدة الوطنية وتعرقل مسيرة الإستقلال.
1962	ـ إستقلال الجزائر وإلغاء كرسي الأمازيغية في الجامعة.
1965	ـ منع الأسماء الأمازيغية وتقليص ساعات الراديو الناطق باللغة الأمازيغية إلى أربع ساعات.
1971	ـ إلغاء محاضرات باللغة الأمازيغية.

(1) رابح، بونيسي (2002)، **دعاة البربرية في مواجهة السلطة**، ط1، الجزائر: دار المعرفة، ص ص، (81- 87).

1976	ـ سجن طلبة لحيازتهم منشورات بحروف التيفيناغ.
1977	ـ صدامات بين الجمهور الرياضي لشبيبة القبائل ونادي الجزائر العاصمة.
1978	ـ منع حفلات الفنان الأمازيغي آيت منقلات.
1979	ـ إعتصام طلبة جامعة تيزي وزو ضد سياسة التعريب.
1980	ـ بداية الربيع الأمازيغي بعد منع محاضرة للدكتور مولود معمري. ـ إحراق علم الجزائر واعتقال 21 شخصا.
1988	ـ محاولة إغتيال معطوب الوناس وإصابتهم بطلقات نارية. ـ عودة المظاهرات التي أسفرت عن 100مقتل شخص.
1989	ـ أول لقاء لحركة الثقافة الأمازيغية بجامعة تيزي وزو. ـ الفنان والسياسي فرحات مهني برفقة العالم اللغوي سالم شاكر يطالبان بتدخل الأمم المتحدة بإعطاء القبائل الحكم الذاتي.
1990	ـ تأسيس القسم الأمازيغي في جامعة تيزي وزو.
1993-1992	ـ قانون تعريب التعليم العالي والإتصالات والأقسام الحكومية.
1993	ـ الحرب الأهلية في الجزائر. ـ إغتيال الكاتب الصحفي والأمازيغي طاهر جاووت على يد الجماعات الإسلامية.
1994	ـ إعتصامات في القبائل ومقاطعات دراسية "إضراب المحفظة"
1995	ـ إنشاء المندوبية السامية للأمازيغية من قبل حكومة رئيس الدولة السابق اليامين زروال
1998	ـ إصدار قانون يمنع إستعمال أي لغة غير العربية في الأقسام الحكومية والصفقات التجارية والإعلام. ـ إغتيال الفنان معطوب الوناس وما صاحبه من مظاهرات واحتجاجات في منطقة القبائل.
1999	ـ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، يعلن من جامعة تيزي وزو، بأن الأمازيغية لن تكون يوما لغة رسمية.

المصدر:دون إسم كاتب،الحركة الأمازيغية بالجزائر،12\09\2013، من الموقع:
.arabalgerie.htmlhttp: //tamoourt.voila.net

تبقى القضية الأمازيغية واحدة من بين أعقد المشاكل التي تصنع الانشطار في الساحة الجزائرية، لما يكتنفها من تعقيد. والغريب أنّ المطلب الرئيس لمناضلي هذه القضية راح ينشطر في كل مرة إلى مطالب جزئية وتفصيلية تفرّق بدل أن تجمع.

لا يتوفر تاريخ دقيق لتوقيت اندلاع المطالب الأمازيغية، لكن التّاريخ الأقرب هو نهاية الأربعينيات، حين قاد عدد من المناضلين الجزائريّين انشقاقا عن حزب الشعب، أحد أكبر الأحزاب الوطنية حينها، بدعوى عدم اعترافه بالهُوية الأمازيغية للجزائريّين. وفي مواجهة هذا الانشقاق وبالتوافق مع اندلاع الثورة التحريرية

الجزائرية (1954) كان الرّد هو اعتماد لغة قومية عربية صرفة، تقصي الهُوية الأمازيغية الجزائرية التي لا يمكن إنكارها. وتفاقم الأمر بعد الاستقلال، مع أول تصريح للرئيس الجزائري "أحمد بن بن بلة"، الذي قال فيه: "نحن عرب، نحن عرب، نحن عرب". وتلا ذلك، اتخاذ الرئيس سلسلة إجراءات تفاقمت كلّها من سوء الوضع، والمؤسف أنّ خليفته الرئيس الراحل "هواري بومدين" لجأ هو الآخر إلى التصعيد، فتمّ منع الأعمال المسرحية الناطقة بالأمازيغية، وتمّ وضع نظام رقابي أمني صارم وقمعي لكل من يُشتبه في أنّه من أنصار"القضية الأمازيغية". وزاد الأمر سوءا بتدخل فرنسا، المستعمِرةُ السابقة ـ على الخط ـ بتشجيعها للمطالب الأمازيغية.

للتوضيح، فإنّ المطالب الأمازيغية لم تزد في البداية على الاعتراف بأنّ الشعب الجزائري ذو هُوية أمازيغية، وهي حقيقة تاريخية لا يمكن إنكارها، ثم راح الأمر يتطوّر إلى المطالبة بديمقراطية أكثر، مع المناطق التي تسود فيها اللهجة الأمازيغية، ثم توسيع نطاق تعبير وانتشار الثقافة الأمازيغية، لتتبلور المطالب بصيغة سياسيّة بعد أحداث الرّبيع الأمازيغي 1980، ويخرج إلى العلن "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" المدعوم من طرف فرنسا، الذي راح يخاطب الجزائريّين باسم الدّيمقراطية ولكنّه يسوّق لخطاب تفريقي، بل وإثني عنصري إن صحّ التعبير. ومع تراجع السلطات في وجه الأزمة الدموية، فقد كانت الفرصة مرّة ثانية للناطقين باسم القضية الأمازيغية لشن حرب "إضراب المحافظ" سنة 1996، بهدف اعتماد الأمازيغية لغة تعليم، وهو ما تم فعلا، ثم تطورّت المطالب بصور أجلى مع أحداث 14 يناير (كانون الأول) 2001، التي دعا فيها المنتفضون إلى ترسيم اللغة الأمازيغية و"دَسْتَرَتِهَا" إلى جانب العربية. وضغط هؤلاء بأكثر من 1300 قتيل وجريح سقطوا في المواجهات مع قوات الأمن لفرض مطالبهم. لكن الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" تمكّن من شقّ الصف الأمازيغي واجتذاب بعض أهم الرموز الأمازيغية، مثل "خليدة تومي"، وزيرة الثقافة الجزائرية حاليا لصفّه، ووافق على نصف المطالب الأمازيغية، إذ أقرّ تعديلاً دستوريا أصبحت الأمازيغية بموجبه لغة وطنية، لكنّها غير رسمية، أي لا تعتمد في المراسلات الإدارية، ومنذ حوالي سنوات والسلطة الجزائرية تحاور "العروش" أي أعيان المناطق الأمازيغية، للوصول إلى حلٍّ نهائي للقضية، ولا فائدة.[1]

(1) شبوب، أبو طالب (2013\11)،**القضية الأمازيغية... قنبلة عنقودية في البطن الجزائري**، يومية الشرق الأوسط، عدد 10088، 12\07\2006، من الموقع:
www .aawsat.com/details.asp ?article=372704&issueno=10088 .urlqgtlul

المطلب الثاني: الحركة الأمازيغية الجزائرية بين إثبات الهُويّة والتّوظيف السُلطوي.

بعد أن حاولنا في المبحث الأخير من الفصل السابق التعرض إلى العلاقة بين الحِراك والحَركات في دراسة نظرية، سوف نحاول في هذا المبحث الثاني اكتشاف التأثير على الحَركة الأمازيغية الجزائرية، وذلك من خلال المجال الزّمني للدّراسة (2010- 2012)، من خلال بعدين أساسيين هما:

- إثبات الهُوية الأمازيغية، بمفهوم إيجابي يثبت الأصل التاريخي للحركة (مدخلات).
- التوظيف السُلطوي من طرف النظام السياسي الجزائري للحركة الأمازيغية الجزائرية (مخرجات).
- التأكيد على حقوق وهُوية الحركة الأمازيغية (استجابة النظام).

فالتاريخ يُبين أنّ الإحساس بالانتماء لأمة ما يمكن أن يكون خارج الوطن الذي أنشأه أو يدعمه؛ (المثال الفلسطيني)، فالوطنية لا تتعلق بالضرورة بالانتماء للدّولة، إذ تتعلق أيضا بالعلاقة التي تنشأ بين الفرد والمؤسسات العمومية، لكن يمكن للوطنية أن تفلت بسبب التأثير على الدّولة التي تعمل على تطوير الوعي الجماعي بالانتماء لدى مواطنيها. والمواطنة مرشحة لأن تتجاوز الرابط القانوني الذي يربط الأفراد بالمؤسسات للحصول على المصداقية، التي توفر التوازن بين الأبعاد السياسيّة، والثقافية للأمة؛ هذا التوازن يُوضح نجاح الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أنّ الانتماء يأخذ شكلا خاصا، من خلال الإلحاق الخاص لمكوّنات الهُوية الذي يشكل ضررا بمكوّن آخر، يمكن أن يحوّل الشعور بالانتماء المبني على الثقة الإيجابية التي تقبل التنوع المنفتح على الآخر إلى خوف يدفع إلى التعصّب. فالتاريخ يعلّمنا أنّ الانتماء يأخذ أحيانا شكلا خاصا؛ فهو يفصل الذات المبنية على أسس، حيث يزعم أنّه هدف الأمة، ويزعم الآخر أنّه مكوّن من أعداء الأمة من الداخل كما من الخارج.

هذه التمثيلات (التقديمات)، بفعل طبيعتها المبسطة، تؤدي إلى الدكتاتورية، وتارةً إلى الدّيمقراطية، لأنّ انتماء الفرد يبيّن تعلقه الكامل بالأمة، في معناه الوثيق؛ (الضيق)، ووحيد البعد. فالتنوّع له آثار على الديمقراطية، فإذا أخذنا بعين الاعتبار الواقع، الذي يثبت تقريبا استحالة وجود أمة نقية بدون تنوعات ثقافية أو عرقية، نقر أنّ تطبيق هذه التمثيلات (التقديمات) السلبية للانتماء، تتعلق بممارسة القمع، فهي

تؤدي إلى إضعاف الوطنية نفسها. فهناك بلدان عربية كثيرة عانت طويلا من دائرة الفساد ونتائجها ستكون واحدة من أهم العوائق في طريق الدّيمقراطية.[1]

حتى نتمكن من الوصول إلى حقيقة الحركة الأمازيغية الجزائرية ومحاولة تفكيك وتحليل قرارات العلبة السوداء للنظام السياسي الجزائري.

في هذا الصدد يُعد عالم الاجتماع الفرنسي "بيير بورديو"، أوّل من استخدم مصطلح الرأسمال الرمزي، بمعنى توظيف رموز وقيم الأمة، والاستثمار فيها من أجل الوصول إلى السلطة، ومن أبرز الرموز والقيّم عندنا نجد مكوّنات الهُوية الوطنية كالإسلام والأمازيغية والعربية، إضافة إلى التاريخ وخاصة الثورة ورموزها مثل "جبهة التحرير الوطني التاريخية" فهذه الرموز استخدمت بشكل مفرط بعد التعددية لأهداف سُلطوية سواء من المعارضة أو السّلطة، وهو ما من شأنه تشويه العمل السياسي وتهديد حتى وحدة الأمة، خاصة إذا كانت هذه الرموز والمقاومات تستخدمها وتتلاعب بها لوبيات مصالح سُلطوية وريعية في إطار سياسة "فرق تسد"، وهو ما يتطلب إبعادها التام من الصراعات والخطابات السياسيّة، خاصة الإسلام ورمز "جبهة التحرير الوطني"، لأنّه اليوم خف نوعا ما توظيف الأمازيغية والعربية في هذه الصراعات.[2]

يثير لجوء الحركة الأمازيغية إلى نسج علاقاتها مع العديد من القوى الخارجية مجموعة من الأسئلة لدى متتبعي المسألة الأمازيغية، ولا يتأتى وجه الاستغراب في التنسيق الواضح والاستنجاد المتواصل بالهيئات الأممية ودول الإتحاد الأوربي فحسب، بل يكمن في تحوّل الخطاب الأمازيغي من اعتبار اللجوء إلى الخارج أداة للتواصل ومد جسور الحوار واعتباره أداة مشروعة لتحصيل المطالب والدّفاع عن المكتسبات "المطالب المشتركة كونيا" كحقوق ووسيلة لحماية الظهر مما تسميه مخططات النظام، واعتباره طريقا لتحصيل حقوق الإنسان بما فيها الحقوق اللّغوية، الثقافية، الدّيمقراطية والحرية، وغيرها وبالتالي نفهم استماتة بعض الفعاليات الأمازيغية في التأكيد على عدد من المطالب، باعتبارها أداة لحماية موروث عريق ولغة وثقافة غنية، في ظلّ تحذيرات اليونيسكو من اندثارها، فالذي نفهمه من هذا الكلام هو أنّ المطالب التي تقدمها الحركة الأمازيغية هي تعبير عن التمسك بهُويتها لا غير.[3]

---

(1) aymen,boughanm)2013(, **printemps ara: peuple et états**, tunis: édition karem sharif, p, (93- 100).

(2) رابح، لونيسي (2013)، **ربيع جزائري لمواجهة دمارعربي: دراسة استشرافية**، مرجع سابق، ص 155.

(3) جواد، غسال (2011/01)، **الحركة الأمازيغية والاستقواء بالخارج**، من الموقع: http://hespress .com/writers/27193.ht.

الملاحظة البارزة في حيثيات القضية الأمازيغية الجزائرية، أنّ دُعاة الأمازيغية والفرانكفونية شكّلوا تحالفا إستراتيجيا لمواجهة دعاة العروبة والإسلام، وأنّ الأطروحة الأمازيغية عادت بقوة إلى الواجهة السياسيّة في الجزائر ليطالب دعاتها بإلغاء التعريب الذي هو في نظرهم دخيل على الجزائر والذي وصلها سابقا على يد الفاتحين العرب والمسلمين ولاحقا على يد العرب الذين درسوا في المشرق العربي، كمصر، سوريا، العراق وغيرها من الدول العربية، وهذا ما يعبر عن تخوّف الحركة الأمازيغية الجزائرية من تفوق باقي الحركات خاصة الإسلامية على مثيلتها الأمازيغية، وهذا ما أدّى إلى تحالفها والفرانكفونية.[1]

فلم يفصل دستور 1989 في مسألة البربرية، أمّا دستور 1996 نصّ بأحد مواده بأنّ الأمازيغية مقوّم من مقوّمات الهُوية الجزائرية، إلى جانب كل من العروبة والإسلام.[2]

يتفق دعاة البربرية في الغالب على مسألة الهُوية، إلاّ أنّهم يختلفون حول مضمونها بفعل توزّعهم على مختلف التيارات الفكرية والإيديولوجية السائدة في البلاد فنجد في صفوفهم الإسلاميين، الليبراليين، واللائكيين، كما نجد أيضا التيارات الشيوعية بقوة، بتوجهها التروتسكي والستاليني، ويلاحظ أنّ أصحاب التيارات الأخرى يؤمنون عن قناعة بالهُوية البربرية عكس التيارات الشيوعية التي تحاول فقط استغلال النزعة البربرية بهدف إيجاد لنفسها مكانة في الفضاء السياسي الجزائري.[3]

أمّا عن التوظيف السُلطوي على المستوى الوطني، فإنّ ما حدث في سنة 1998، بشأن التعريب هو وسيلة ليس هدفها التعريب الحقيقي، بل إقصاء اللغة الأمازيغية وإشغال الرأي العام الجزائري بمشكلة أخرى غير أنّ المشكلة الحقيقية هي "الإرهاب"، بالإضافة إلى عدم اعتراف الدّولة الجزائرية باللغة الأمازيغية كلغة وطنية إلى جانب اللغة العربية الوطنية الرسمية.

من جهة أخرى ظلّ التيار الإيديولوجي الإسلامي العربي في حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم، الذي استورد الإيديولوجيات الاستبدادية والظلاّمية من المشرق العربي يمارس البصمة والاحتكار للحياة السياسيّة والثقافية في البلاد متجاهلا قيم التسامح الإسلامي مستخدما عروبة إيديولوجية، قامعة للثقافة واللغة

---

(1) يحي، أبو زكريا (2005/04)، **معالم الأطروحة البربرية في الجزائر**، من الموقع: http://www.almoslim.net/node/5545.

(2) رابح، لونيسي، **دعاة البربرية في مواجهة السلطة**، مرجع سابق، ص 128.

(3) **نفس المرجع**، ص101.

الأمازيغيــة يــرفض الأمازيغيــة، مؤكـدا علــى الطـابع العربــي والإسـلامي "فقـط" للجزائر.[1]

إضافة للعوامل المتعلقة بقضايا الهُوية والحقوق ثمة عناصر إضافية تزيد الأبعاد الداخلية للأزمة تشعّبا، لعلّ أهمها الجانب الاقتصادي الذي وُظّف توظيفا سياسيّا فيما بعد.حيث يعيش 23% من سكان الجزائر تحت مستوى الفقر، بينما يستحوذ 20% من مواطنيه الأغنياء على 50 % من الدخل القومي، كما يبلغ عدد العاطلين من الشباب –الوقود الرئيسي لاحتجاجات القبائل (الأمازيغ)– أكثر من ثلاثة ملايين شاب ويسجل المراقبون مرافقة دالة على الأوضاع الاجتماعية الصعبة لمناطق البربر، والتي شكّلت قاعدة لتحركات شهر أفريل وما بعده، ومع ذلك فإنّ عناصر القبائل ظلّت نافذة في الدوائر الرسمية وأكثرها حساسية ويكفي أن نذكر أسماء شخصيات نافذة لهم أمثال رئيس هيئة الأركان "محمد العماري"، وقائد إدارة المخابرات "محمد مدين"، ومستشار وزير الدفاع "محمد التواتي".[2]

ما نذهب إليه هو أنّ منطقة القبائل التي يعيش فيها كبير من البربر الجزائريين يمكن اعتبارها أنّها تتمتع بصورة من صور الحكم الذاتي، ذلك أنّ المجالس البلدية والمحلية في هذه المنطقة يسيطر عليها حزبين سياسيين هما (حزب جبهة القوة الاشتراكية- بزعامة حسين آيت أحمد- وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بزعامة سعيد سعدي سابقا).

على الرغم من هدوء حدة التوتر في المنطقة فإنّ ذلك لم يكن يعني هدوءً تاما، الأمر الذي يعني أنّ هذه المسألة أصبحت قنبلة موقوتة يمكن أن تشكل خطرا على مستقبل الجزائر على المدى الطويل وأيضا على الرئيس"عبد العزيز بوتفليقة" على المدى القصير.

فالرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" عمد بعد رئاسته للدّولة إلى اتخاذ سياسة تجاه المسألة البربرية تختلف عن السياسة التي التزم بها وطبّقها سابقوه، حيث قام بزيارة للمنطقة وتعمّد أن يحيط نفسه خلال الزيارة بالعديد من الرموز البربرية خاصة الثقافية، الأمر الذي فسّره المراقبون آنذاك أنّه محاولة تأسيس قاعدة سياسيّة وسط البربر تختلف عن القاعدة السياسيّة التقليدية التي استندت إليها الحكومات السابقة، ولكن فشلت محاولته بسبب ما تردّد عن رفض الرموز التي أحاطت به الدخول إلى معترك العملية السّياسيّة، وتأسيس حزب سياسي بربري ثالث، مختلف عن الحزبين الآخرين، وأصبح الرئيس "بوتفليقة"مجبرا على التعاطي مع الوضع البربري كما هو

(1) عز الدين، المناصرة، **مرجع سابق**، ص ص، (32 – 68).

(2) دون إسم كاتب (2013/09)، **"عناصر الدولة: الجزائر ومشكلة الأمازيغ"**، من الموقع:
http://islamicnews.net/common/viewitem.asp ?docid=49920&typeid=2&itemid=432

عليه وليس كما يريد هو، مما تسبب في تأخر تعليق الرئيس"بوتفليقة" على الأحداث لعدة أيام.[1]

كما أنّ التمرّد الذي حدث في المناطق البربرية المتمثل في أحداث عام 1980، ثم مظاهرات عام 1998، شكّل خطورة حرمت الحكومة الجزائرية (النظام الجزائري) من أهم سند لها حيث عُد البربر القاعدة الاجتماعية والسّياسيّة التي حالت دون انهيار الدّولة ودون سيطرة الجماعة الإسلامية سواء الجبهة الإسلامية للإنقاذ أم الجماعات الإسلامية المسلحة على السّلطة، وبالتالي فإنّ تخلي البربر عن دعم السلطة الجزائرية يمكن أن يكون نذيرا لها بالانهيار وفي هذه الفترة حاولت الحكومة الجزائرية احتواء هذا التمرد باتخاذ الرئيس اليامين زروال في أفريل 1995 قرارات منها:

1. إدخال القضية الأمازيغية في التعليم بالمنطقة.
2. إنشاء المحافظة السامية للأمازيغية.
3. تدعيم برمجة نشرة أخبار أمازيغية مسائية في التلفزيون الجزائري بالأمازيغية .
4. إدراج البعد الأمازيغي كأحد مقومات الهُوية الوطنية وثوابته.[2]

لكن رغم كل هذه القرارات فالمنطقة لم تعرف الاستقرار المنشود إذ جاء الرّبيع الأسود أفريل 2001، وترددت أنباء عن اعتزام "بوتفليقة" إحالة الجنرال "محمد توفيق مدين" على التقاعد، وهو بربري من قيادات المخابرات العسكرية، ومدين يُعد أحد الجنرالات النافذين الذين يحكمون الجزائر بصورة فعلية، وقد أكّد مثل هذه الأنباء الجنرال السابق "خالد نزار" (وزير الدفاع في عهد الرئيس السابق الشاذلي بن جديد) خلال وجوده في فرنسا قبل أسبوع واحد من اندلاع الأحداث، الأمر الذي كان بمثابة إنذار للرئيس دفعه إلى الدوائر المحيطة به إلى التأكيد على أنّ"مدين" باق في قيادة المخابرات العسكرية، ولكن بعض أصحاب نظرية المؤامرة يرون أنّ الأحداث بمنطقة القبائل كانت مدبّرة بهدف استفزاز الأقلية البربرية، ومن ثمة إضعاف الرئيس "بوتفليقة"، وإضعاف علاقته مع أركان المؤسسة العسكرية في ذلك الوقت.

أجرى الرئيس "بوتفليقة" تعديلا وزاريا على حكومة "علي بن فليس" بعد أشهر من تشكيلها، ولعل أوّل دلالات التعديل الوزاري أكّد أنّ التفاهم بين الرئيس وقيادات المؤسسة العسكرية مازال قائما. وهذا أمر أدّى إلى الهدوء المؤقت، ومما

---

(1) خالد، السرجاني (يوليو 2001)، انتفاضة البربر وتطورات الأزمة الداخلية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 145، ص 136.

(2) دون اسم كاتب(2012/12)،**الحركة الأمازيغية بالجزائر**، من الموقع:
http://tamourt.voila.net/arabalgerie.html

زاد هذا الهدوء إقرار الرئيس بترسيم اللغة الأمازيغية لغة وطنية في دستور 2002، وتُعد نقلة نوعية في تعامل السّلطة مع المطلب الأمازيغي.[1]

يمكننا أن نتساءل عن الأسباب التي دفعت الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" إلى التعجيل باتخاذ هذا القرار، ويمكن أن نلخصها فيما يلي:

1. السبب الرئيسي هو الأزمة التي تعيشها منطقة القبائل منذ أفريل 2001، مما أفضى إلى حوار مباشر بين الحكومة وتنسيقية العروش.
2. العروش وعدت بمقاطعة الانتخابات التشريعية في 20 ماي 2002، وقد تلجأ إلى العنف لفرض مقاطعتها.
3. خلفية أساسية تتعلق باستباق الأحداث لتفادي التصعيد بمناسبة الذكرى الأولى للرّبيع الأسود، والتي توافق 20 أفريل من كل سنة.[2]

رغم المكاسب التي حققتها الحركة الأمازيغية، إلا أنّها لم تمس بالوحدة الوطنية منذ نشأتها، فكانت مطالبها تتمحور أساسا حول الحفاظ على هويتها، ثقافتها، ولغتها. وحتى خلال تجدد الأحداث خلال الفترة الممتدة مابين 2010-2011، إلا أنّ الحركة بقيت متمسكة بالوحدة الوطنية رغم رفع سقف المطالب ذات طابع اقتصادي واجتماعي صاحبه التغير في آليات الحراك، مثل القيام بمظاهرات عديدة في العاصمة "الجزائر" وصلت إلى حد المواجهة بين المتظاهرين ورجال الأمن، إضافة إلى شل حركة المرور بالطرق الرئيسية خاصة بالطريق السريع (السيّار) شرق - غرب؛ الذي يعتبر شريان الحياة الاقتصادية بالبلاد. وللإشارة فقد تزامن هذا الحراك باحتجاجات ومظاهرات عمت الوطن كتعبير عن استياء وتذمر من السياسيات العامة في البلاد.

أمّا التوظيف على المستوى الدّولي، فيمكن القول إنّ العوامل الداخلية للاضطرابات في منطقة القبائل كلّها سواء ما تعلق بموضوع الهُوية والحقوق، أو بواقع الحرمان والتهميش، أو بالدور السياسي والاجتماعي في نظر البعض، مظاهر يُحرّكها بعد خارجي وأوّل الجهات الخارجية ذات صلة بالملف الجزائري عموما، وبقضية الأمازيغ خصوصا، فرنسا والتي ظلّت تمسك بأطراف اللعبة الداخلية في الجزائر اجتماعيا وسياسيّا، فكان تأسيس الأكاديمية البربرية سنة 1967، في باريس بمثابة الإشارة الواضحة إلى حرص فرنسا على تبني قضية الأمازيغ ممّا أدّى إلى تحركها قضائيا ضد وزير الدفاع الجزائري خالد نزار، وقد أصبغت صفة الشرعية على مطالب المتظاهرين وأمام البرلمان الفرنسي.[3]

---

(1) خالد، السرجاني، **مرجع سابق**، ص ص (137- 140).
(2) دون اسم كاتب، **الحركة الأمازيغية بالجزائر**، مرجع سابق، ص 03.
(3) دون اسم كاتب، **عناصر الدولة: الجزائر ومشكلة الأمازيغ**، مرجع سابق، ص 14.

كما استهدفت الحملات التنصيرية الجزائر أكثر من بقية الدول في بلاد المغرب العربي الكبير، حيث ذكرت وكالة "رويترز" للأنباء في تقرير أعدّته أنّ عدد المتنَصرين في المغرب بلغ نحو 100 شخص، أمّا في الجزائر فبلغ عدة آلاف رغم عدم وجود أرقام رسمية، وتجدر الإشارة إلى أنّ حركة التنصير لم تستهدف المناطق الأمازيغية دون غيرها، بالإضافة إلى الاختلاف الديني والاختلاف اللغوي، الذي يميز هذه المنطقة عن المناطق الناطقة باللغة العربية.

كما لا يمكن أن نغفل عن دور الكنيستين البروتستانتية والكاثوليكية الجزائريتين، في تفعيل الحركة التنصيرية في منطقة القبائل، ومن هذه الكنائس المنتشرة في المنطقة (منتدى الكهنة، مجمّعات الرب ...الخ)، ومن أمثلة الجماعات التنصيرية جماعة نصرانية توظّف سبعين(70) سيدة، تنتج ملابس البربر المطرزة تعمل متخفية في هذا النشاط.[1]

كما كان لإسرائيل دور في اختراق الحركة الأمازيغية، وهذا ما أكدّته الدّراسات البحثية والتقارير الإعلامية الغربية. إنّ الكيان العبري، يراهن على ناشطين أمازيغ مغاربة لإشاعة أجواء التطبيع بين العرب وإسرائيل، بعد نجاحها في اختراق هذه الأوساط التي بدأت تطالب بالتطبيع علنا، وذهب بعضها للدعوة لتحالف أمازيغي لتسهيل التطبيع مع إسرائيل لمواجهة العرب،وكشفت ذات الدّراسة عن مخطط إسرائيلي لاختراق الحركة الأمازيغية، واستثمارها لتسريع عملية التطبيع في دول المغرب العربي.[2]

شجعت إسرائيل الحركات الانفصالية للبربر في الجزائر البالغ عددهم 4.5 ملايين نسمة من أصل (9) تسعة ملايين في دول المغرب العربي. وخططت لإقامة دويلات بربرية في المغرب العربي مستندة إلى بعض الأحداث الداخلية التي تستغلها للتأثير على بعض الأشخاص الذين يفكرون بالإنفصال عن الوطن الأم. ويقول عن تلك المؤشرات البروفيسور "روفائيل يسرائيل" الباحث الإسرائيلي ورئيس قسم التاريخ الإسلامي في الجامعة العبرية: "، "إنّ وجود تيار معادٍ لحملة التعريب التي دعت إليها الدّولة والتي تُعد الجزائر جزءا من فرسنا، الذي تعزز خاصة بعد استقالة الرئيس الجزائري الأسبق الشاذلي بن جديد، إذ أبدى بعض زعماء البربر تعاطفهم مع هذا التيار لأنّه يلتقي مع رغباتهم. وكذلك وجود جناح يدعوا إلى أفرقة الجزائر،

---

(1) مركز التأصيل للدراسات والبحوث (2014/10) ،**الأمازيغ ورحلة البحث عن أزمة، من** الموقع:
{http://taseel.com/display/pub/defautlt.aspx ?id=1378&mot=1}.

(2) الفجر مالك، رداد (2010/09)،**"تل أبيب تخترق الحركة الأمازيغية وتستثمرها لتحقيق التطبيع مع الجزائر"**، من الموقع: {http ://www.djazairess.com/alfadje/160162 }.

ويقف موقفا عدائيا ضد الثقافة العربية والتعريب لإيمانه بأنّ دور الجزائر يكمن في هُويتها الإفريقية. إضافة إلى نمو تيار إسلامي يحتضن البربر والعرب وكل الدّاعين إلى فرنسة وأفرقة الجزائر، باعتبار أنّ الإسلام عقيدة توحيدية يمكن أن تحسم مشكلة الانقسام والتشتيت. وأخيرا ظهور أحزاب جديدة تمثل جماعة البربر، كحزب حسين آيت أحمد الذي ينادي بالعلمانية والديمقراطية. وأرسل الموساد الإسرائيلي "شموئيل طوليداو" (من أصل مغربي وشغل منصب مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي للشؤون العربية) إلى الجزائر والمغرب واستقر في باريس، من أجل تنظيم اليهود في البلدين الاتصال مع بعض زعماء البربر قبل استقلال الجزائر."

أرسلت إسرائيل السلاح عبر وسطاء في أوربا إلى البربر في الجزائر، وانكشفت تلك العمليات بعد إحباط سلطات الأمن الجزائرية في شهر أبريل \نسيان 1994، محاولة لتهريب مسدسات وبنادق من طراز 'عوزي' للجزائر. كما أحبطت في شهر يوليو\ تموز 1994، محاولة لتهريب أسلحة إسرائيلية عبر زورقين بحريين. وكان الدعم الاسرائيلي للأقليات في اتجاهين:

1. إمداد بعض الجماعات البربرية النشطة بالسلاح عن طريق فرنسا منذ عام 1993، وتمّ اكتشاف نفق كبير في مدينة دلس شرق الجزائر العاصمة، يحتوي على أسلحة وذخيرة إسرائيلية.
2. استقدام بعض العناصر البربرية لإسرائيل لكي تتدرب على السلاح وعلى العمليات العسكرية الخاصة بحرب العصابات. وكانت قد وصلت إلى ميناء حيفاء في 1994.04.18، باخرة تقل 250 جزائريا من البربر الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 إلى 30 سنة على باخرة تابعة لشركة الملاحة الإسرائيلية آتية من مرسيليا الفرنسية. وقبل ذلك، كانت قد وصلت مجموعة أخرى في أواخر شهر شباط 1994، ونزلت في مستوطنة كفارات الواقعة شرق حيفاء وكان يقود المجموعة شخص يطلق عليه اسم "بن حلول"، والمجموعة الثانية كان يقودها شخص اسمه أبو أطلس وهو ضابط سابق من البربر في الجيش الجزائري، ونزلت المجموعة الثانية في مستوطنة 'يوكن' عام على طريق ماجيدو – حيفاء- التي يقطنها يهود مغاربة.

تدعم إسرائيل مطالب البربر وتثير قضية التمييز ضدهم على الصعيدين السياسي والقانوني. وتدعم العناصر البربرية التي ترفض التعريب من أجل حثها على الانفصال. وظهرت أيدي "إسرائيل" في تلك المحاولات بالطلب من اليهود

الفرنسيين دعم البربر في فرنسا، والاستفادة من الخلافات بين زعماء البربر (العروش) بمقاطعة الانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر نيسان\أبريل 2004.[1]

المطلب الثالث: الحَركة الأمازيغية والحِراك العربي (إسقاط على محدّدات النزعة الانفصالية).

على الرغم من محاولتنا التّعريف أكثر بالحركة الأمازيغية الجزائرية، وعلى الرغم من الخوض في الأبعاد السياسيّة التي ترتبط بهذه الحركة، واكتشاف سياسات واختيارات النظام السّياسي الجزائري حيال هذه الحركة، إلاّ أنّ السؤال الذي يبقى يبحث عن الإجابة في هذه الدّراسة، والذي استهوى الكثير من الأقلام، وكان محل توظيف من أطراف أجنبية وهو: هل الحركة الأمازيغية الجزائرية حركة انفصالية ؟ أم أنّها حركة تُعبّر عن هُويتها، أو هي مظهر من مظاهر التعدّد والتنوع الذي تزخر به الجزائر؟.

للإجابة على هذا السؤال سوف نحاول إسقاط محدّدات النزعة الانفصالية على هذه الحركة بطريقة علمية، تمكننا من الوصول إلى حقيقة موضوعية.

ففي الوقت الذي يغلي فيه الشارع العربي في أكثر من قطر على امتداد أشهر متواصلة شغلت فيها الرأي العام العالمي والعربي على حد سواء عن أحداث كثيرة أخرى، لم ينتبه الكثير من المراقبين الذين تنبأ أغلبهم غداة الإطاحة بالرئيس التونسي، انطلاقا من معطيات موضوعية تارة، ونوازع ذاتية تارة أخرى، بانتقال عدوى الاضطرابات للدّول بذاتها دون غيرها، جرى تحديدها بوضوح وجلاء، وأكثر من ذلك جرى ترتيبها زمنيا وفق معطيات أطنب الكثير منهم في شرحها.[2]

في إطار الحِراك والحَركات، فقد حاول النظام السّياسي الجزائري مرات عديدة إسكات الحركة الثقافية الأمازيغية الجزائرية واحتوائها، وبالتالي التخلص من أحد أكبر مفجري خزان التناقضات السّياسيّة، الاجتماعية، الحقوقية، اللغوية، والهُوياتية بجزائر ما بعد الاستقلال، فبعد أحداث الرّبيع الأمازيغي 1980، وبعد سنتين من أحداث 1988، التي أثبتت الانغراس الجماهيري لهذه الحركة، أعلن النظام في 1990 ، عن إمكانية تدريس اللغة الأمازيغية في المناطق الأمازيغية الناطقة بها لمن يريد ذلك، محاولة منه تخدير أنصار الحركة، وإضفاء الطابع المطلبي الهُوياتي

---

(1) أحمد سعيد، نوفل (2007)، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، ط1، بيروت: نركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص ص (78،77).

(2) إسماعيل، بلعمري (2011/12)، **الربيع العربي: هل تسقط خرافة الجزائر عربية؟**، مجلة الحوار المتمدن، عدد 3565، من الموقع: {http://www.ahewar.org./débat/show.art.asp ?aid=285968}.

المحض على الحركة، وبالتالي عزلها عن جماهيرها، وعن الحركات الاحتجاجية وعن القضايا الأخرى، بخلق حركة أخرى جديدة ومهادنة عن طريق ما سمي آنذاك بالتنسيق الوطني الذي أصبح في عام 1995، العمود الفقري للمفوضية السّامية للأمازيغية في تعديل الدستور لسنة 1996، تمت الإشارة إلى الأمازيغية كمكوّن للهُوية الجزائرية بعد العروبة والإسلام.[1]

إنّ الملف المطلبي الأمازيغي لا يمكن تدبيره تدبيرا ثقافويا يركز على اللغة والثقافة، فلا يمكن إطفاء نار المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسّياسيّة بتنازلات لغوية وثقافية، فعناصر الملف متشابكة مثل ما هي متشابكة في القوانين الأساسية للكثير من مكوّنات الحركة الجمعوية الأمازيغية، حيث يصعب تحديد الحدود بين الهم اللغوي، والهم الاقتصادي والهموم السياسيّة، إنّ تجاهل الحكومة لهذه الحقيقة يجعلها تؤسس سياساتها الأمازيغية على معطيات غير دقيقة تنتج قرارات خاطئة تزيد من شدة الاحتقان.[2]

أمّا إذا حاولنا إسقاط محدّدات النزعة الانفصالية على الحركة الأمازيغية الجزائرية بناءً على الوقائع والتغيرات التي طرأت على معالجة هذا الملف في كافة نواحيه السّياسيّة، الاقتصادية والاجتماعية، لتوصلنا إلى:

أولا: المحدّدات الجغرافية.

إنّ أمازيغ الجزائر لا يتركزون في منطقة جغرافية محدّدة، بل امتد تواجدهم إلى كامل الولايات الجزائرية (المحافظات)، والمقدر عددها ب 48 ولاية، ولكن يتواجدون بكثافة في المناطق الشمالية وخاصة بالجزائر العاصمة، تيزي وزو، بجاية والبويرة.

أمّا عن التمركز الإقليمي للجماعة، فإنّ أمازيغ الجزائر مبعثرون في كامل التراب الجزائري، ولها عدد من أفرادها ثابت في ولايات شمالية أصل تواجدهم مثل: بجاية، تيزي وزو ومنطقة الشاوية ...إلخ، وللإشارة فإنّ هناك اختلاف بين الأمازيغ المتواجدين داخل التراب الجزائري، من حيث العادات، التقاليد، التنظيم والعدد، أو من حيث اللغة، اللباس، المستوى الثقافي، الاجتماعي، العلمي، ولون البشرة، الملامح، الديانة، وغيرها من مظاهر الاختلاف... إلخ.

---

(1)- قناة mbc (2013/09)، **الحركة الأمازيغية بالجزائر: استماتة في النضال ومحاولة احتواء من طرف النظام**، من الموقع: {http://ossanlibya.org. ?/p=8058}.

(2) عبد الله، حتوس (2013/07)، **رسائل حكومية إلى الحركة الأمازيغية لقياس درجة الحراك الاجتماعي، في مواجهة التدبير الثاقفوي**، من الموقع: {http://chaab.press.com}.

أمّا بخصوص التواجد على الأقاليم الطرفية للدّولة، فإنّ أمازيغ الجزائر متمركزون بالقرب من السّلطة المركزية، باستثناء بعض الأعداد القليلة على الحدود المغربية والحدود الليبية، وليست لها علاقات قوية مع نفس أبناء عرقها بسب اختلاف النظم السّياسيّة لبلدان شمال إفريقيا .

أمّا عن النمو الديموغرافي للأمازيغ، فإنّ أفراد الحركة الأمازيغية في الجزائر لهم نفس مستوى الرعاية الصحية، الغذائية والدخل الفردي، على الرغم من ارتفاع المستوى العلمي للأمازيغ مقارنة بباقي الشرائح، وهذا ما يدفعها دائما للمطالبة بحقوقها المختلفة.

ثانيا : المحدّدات السّياسيّة.

يُقصد بها درجة التمكين السّياسي، وغيرها من المؤشرات كما ذكرنا في محدّدات النزعة الانفصالية في مطلب سابق، حيث نجد أحزاب المعارضة العريقة مثل جبهة القوى الاشتراكية والتجمع الوطني من أجل الثقافة والديمقراطية يمثلان منطقة القبائل (الأمازيغ)، ويشغل العديد من الإطارات المنحدرين من الأمازيغ مناصب عليا في الدّولة، وحتى مناصب نوعية في المؤسسة العسكرية، وعلى رأسها جهاز المخابرات، بالإضافة إلى ميلاد الكثير من الحركات والتنظيمات المدافعة عن الحركة الأمازيغية الجزائرية، مثل المحافظة السامية للأمازيغية، وحركة العروش وغيرها من الحركات والتنظيمات، وأهم ما يميز هذه التنظيمات درجة الوعي المرتفعة بسبب ارتفاع معدلات المستوى التعليمي للأمازيغ والقدرة على التنمية والحشد من خلال استخدام نظام القبلية والجماعة بالمفهوم التقليدي (تاجماعت)، ووجود قيادات لها كاريزما قوية وشرعية تاريخية مثل الزعيم الروحي لجبهة القوى الاشتراكية "حسين أيت أحمد"، ولهذه التنظيمات مطالب مشتركة تتنوع بين السّياسي، الاقتصادي والاجتماعي وخاصة الثقافي.

أمّا عن الصراع الإقليمي، فإنّ حكم جبهة التحرير الوطني كحزب سياسي وحيد قبل سنة 1989، والذي يعتمد على إيديولوجيته العربية الإسلامية، جعل الحركة الأمازيغية تحس بنوع من الإقصاء والتهميش، وبسيطرة الحركات العربية الإسلامية على دواليب السلطة، ولكن بعد أحداث الرّبيع الأسود سنة 2001، استطاعت الحركة الأمازيغية افتكاك الكثير من الحقوق خاصة الثقافية منها.

ثالثا: المحدّدات الاجتماعية والثقافية.

إنّ الحركة الأمازيغية الجزائرية من أنشط الحركات على المستوى الإقليمي بسبب قوة تنظيمها الاجتماعي، الذي لازال يخضع للنظام الأبوي القبلي التقليدي، الذي يعتمد على التضامن والتماسك والاتفاق حول المطالب والأهداف، وهذا داخليا وحتى خارجيا.

لكن بالنسبة للشعور القومي، فالحركة الأمازيغية، تتميز بالتميز والخصوصية، نظرا لاعتبارها حركة أصيلة، ولكن لا يعني أنّها تبحث عن الانفصال، وإنّما تبحث عن تأكيد هويتها وعن الاهتمام بها من مختلف نواحي الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والسّياسيّة.

أمّا عن سياسات التمييز العنصري، فإنّ النظام السّياسي الجزائري مبني على الجهوية منذ الاستقلال، بداية بإقصاء الطرف الأمازيغي أثناء الثورة، وهذا بسبب السياسة الفرنسية في الجزائر "سياسة فرق تسد"، التي استمر في انتهاجها النظام السياسي الجزائري لكسر قوة الحركة الأمازيغية، باستخدام فرقة الأحزاب السّياسيّة وتكوين تنظيمات موازية في المنطقة كحركة "العروش" التي فقدت مصداقيتها مؤخرا.

كنتيجة لسياسات النظام السّياسي، والتي أدت إلى إهمال المنطقة من حيث التنمية الاجتماعية، على الرغم من البحبوحة المالية للجزائر، وهذا ما جعل منطقة القبائل تدخل في تظاهرات وحركات احتجاجية، مطالبة بمطالب اجتماعية وثقافية أكثر منها سياسيّة.

رابعا: المحدّدات الاقتصادية.

إنّ اعتماد الاقتصاد الجزائري على الريع البترولي وضخامة مداخيله، جعلت مختلف الجماعات تدخل في صراع من أجل الحصول على مزايا وفوائد أكبر، وهذا ما جعل التنظيمات الأمازيغية تعطي الأولوية لمصالحها الشخصية قبل مصالح ممثليها وخاصة الأحزاب السّياسيّة.

في إطار الصراع على الموارد، فقد ساهم تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق في زيادة الفجوة بين مختلف المناطق الجهوية ومختلف شرائح المجتمع لصالح الموالين للنظام السّياسي الجزائري، وبقيت باقي الجماعات تشعر بالظلم، التمييز والتهميش وهذا ما جعلها تقوم بالتظاهر والاحتجاج ضد الدّولة ومنها الحركة الأمازيغية.

إذ ترجع كثرة المظاهرات والاحتجاجات في منطقة القبائل إلى درجة تمدن هذه الأقاليم بسبب المستوى التعليمي، ومستوى طموحات المجتمع الأمازيغي، الذي

هو قريب من المجتمعات الأوربية ويقارن نفسه بها، هذا بالإضافة إلى عنصر اللغة الذي كان دائما في صراع مع السّلطة، خاصة بعد إقرار النظام السّياسي الجزائري تعريب الإدارة.

خامسا: المحدّدات الإقليمية والدولية.

إنّ إمكانيات الحركة الأمازيغية الجزائرية لا تتوقف عند الإمكانيات الداخلية من طرف تنظيماتها، ولكن تتعدى ذلك إلى أبناء الحركة في الشتات، وحتى إلى منظمات دولية وإقليمية، فلجوء الكثير من أبناء الحركة إلى منظمة "اليونيسكو"، دليل على حرص الفرد الأمازيغي على هُويته، وحمايتها من الاندثار، كما أنّ لجوء حزب التجمع الوطني من أجل الثقافة والديمقراطية إلى منظمات حقوقية ودول أجنبية، من أجل الضغط على النظام السّياسي لرفع درجة الانفتاح السّياسي، وحشد الأموال، وتسخير الإعلام في خدمة هذه القضية، لكن هذا ليس من أجل الانفصال، فقد صرّح رئيس حركة العروش، أنّ الأمازيغ ليس مطلبهم الانفصال، ولكن انتفاضتهم كانت من أجل نيل مختلف الحقوق السّياسيّة والاقتصادية والاجتماعية، وخاصة الثقافية، التي تعبر عن هويتهم، وأصلهم الأمازيغي.

أمّا من ناحية الدعم الإقليمي، فالحركة الأمازيغية الجزائرية ما هي إلا جزء من الحركة الأمازيغية النشطة خاصة في المغرب وليبيا، والتي وصلت إلى حد تأسيس "كونغرس عالمي للأمازيغ"، وإقامة الندوات، والاجتماعات الدورية بين أمازيغ شمال إفريقيا، والأمازيغ المتواجدين بأوربا، ومن ناحية الدعم الدولي فلم ترق القضية الأمازيغية إلى عملية التحويل، باعتبارها قضية داخلية، لم تصل إلى مرحلة خطر يهدد ببقاء أو وجود هذه الحركة، ولم تكن يوما سببا في تهديد الأمن والاستقرار الدّولي، ولكن رغم ذلك فقد حاولت بعض الأطراف تسييس القضية بالتعاون مع أطراف داخلية غير معترف بها مثل حركة "الماك"، التي تبحث عن استقلال أمازيغ الجزائر.

في الأخير،فإنّ الحركة الأمازيغية الجزائرية، حركة تحمل مشروعا هُوياتيا، تعمل من خلال تأكيد أصولها الأمازيغية، والنيل من حقوقها السّياسيّة، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، في إطار ما يعرف بالتعددية والتنوع في إطار وحدة وطنية.

في هذا الإطار، يرى "رابح لونيسي" (متخصص في الحركة الأمازيغية)، أنّه لا يمكن ترك مسائل الدين، والتاريخ، واللغات، والثقافة، وغيرها من مكوّنات الهُويّة الجزائرية في أيدي السّياسيين، وكي لا تتضارب مقومات الأمة فيما بينها، يجب أن نلجأ إلى فكرة المواطنة حيث نشترك جميعنا في الانتماء إلى الأمة الجزائرية، ونتمتع كلنا بنفس الحقوق، والواجبات.

أمّا مسألة الهُوية فتصبح مسألة فردية، دون أن يفرضها أي كان على الأمة كلها أو مواطنين آخرين، ونتخلص من هذا النقاش العقيم حول أصولنا، وغيرها من النقاشات، فيجب أن ننظر إلى المستقبل، مستلهمين من ماضينا، لكن ليس الماضي ذو الثقل التاريخي السلبي، ويجب أن نرفض الهُوية الأحادية، بل الهُوية هي في الحقيقة مركبة ومتعددة، وليس من شأن السّياسيين تنميتها والحديث عنها، بل هي من شأن الجمعيات الثقافية والأكاديميين، لكن هذا كله يتطلب الحريات التامة، والديمقراطية واحترام القانون الذي يجب أن يسري على الجميع، بعدما ينبثق من ممثلي الأمة، واحترام الأخر والإيمان بالتعددية في كل المجالات، وهو ما يسمى اليوم "بدولة المواطنة".[1]

في الأخير يمكننا القول أنّ المقصود بالوحدة في الجزائر، هي الانتماء للجزائر وفقط، بكل أبعاد مقوماتها وهُويتها دون إقصاء لأي واحدة منها، ويجب وضع مصلحة الدولة فوق كل اعتبار، والاعتزاز بتاريخها في كل مراحله، دون إقصاء أي جزء منه، ويعبر عن هذا الاعتزاز بالشعور بهذا الانتماء، من خلال الآداب والفنون الجزائرية، سوءا كانت ناطقة بالعربية أو الأمازيغية.

(1) رابح، لونيسي، **ربيع جزائري لمواجهة دمار عربي: دراسة استشرافية**، مرجع سابق، ص ص،(158، 159).

خاتمة

تناولت الدّراسة، عبر فصولها الثلاثة، مسار الحراك الجزائري الأمازيغي في ظل الظروف التاريخية، والعوامل السياسيّة، الاقتصادية، والاجتماعية للحراك العربي، إلى جانب المتغيرات الأخرى المتعلقة بالبيئتين الدّاخلية والخارجية، التي لا يمكن لأيّ دراسة تفسير وتحليل الظاهرة بمعزل عن متغير البيئة الخارجية، المتمثل في التنظيمات الدولية.

لهذا فقد تعرّضت الدّراسة في الفصل الأوّل إلى التطور التاريخي للأمازيغ، من حيث السكان وتواجدهم الجغرافي، وإلى عصر ميلادهم بالشِمال الإفريقي عموما وعلى وجه الخصوص في الجزائر، حيث ثبت في ذلك أن مركز الأمازيغ منطقة القبائل، وهم ذوي أصول بربرية، إلى جانب البحث في طبيعة التنظيم الاجتماعي والسياسي للتجمعات السكانية الأمازيغية عبر العصور، حيث ثبت أيضا أنّ لهذا المجتمع خصوصية في التنظيم الاجتماعي، والسياسي والذي تم تناوله وفق الاقتراب النسقي لـ "دافيد إيستون" كإطار تحليلي ملائم للدّراسة، باعتبار أنّ هذا التنظيم تتوفر فيه عناصر العملية السياسيّة، المتمثلة في الحاكم وتأثيرات البيئة على النظام، والربط بين المدخلات والمخرجات وهذا ما ساعد على فهم و سبرأغوار هذا الموضوع.

أمّا بالنسبة للفصل الثاني؛ فقد خُصّص لمعرفة أهم التطورات للحراك في ظلّ الحراكات الإقليمية والدّولية العربية، ووفق المفاهيم الحديثة والتقليدية المصاحبة في الدّراسة، كالانتقاضة والثورات والحراك في إطار الظروف المكوّنة للحراك على مستوى الجزائر، أو على المستوى العربي، الذي عبّر عنه بالدّولة القُطرية، بالإضافة إلى الرؤية النظرية للحراك والحركات وأثرها على تكوّن الحركات؛ وهو ما تم التطرق إليه عمليا في عمل التفاعل السياسي والاجتماعي وفق السياق الذي نشأت فيه، وذلك عبر محطات تاريخية مهمة بدءً من مرحلة الاستعمار إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، التي تلتها عدّة ظروف إيديولوجية في نظام الحكم وعلى المستوى الدّولي.

مما أعطى مظاهر الحراك وتنوعا في الآليات خلال مساره السياسي والاجتماعي، الذي عُرف بأصحاب النزعة الانفصالية في بعض الدّول العربية من جهة، وأصحاب إثبات الهُوية من جهة أخرى؛ مثل الحركة الأمازيغية في الجزائر، وذلك مع توضيح الأسباب والمؤشرات التي أدّت إلى تنامي الظاهرة، سواء في الجزائر أو في الدّول العربية الأخرى كاليمن والسودان وغيرهما، إلاّ أنّ العامل المشترك بين هذه الحركات هو التغيير على الرغم من الاختلاف في الأهداف والنتائج، لكنّها السمة المشتركة في عملية إصلاح في الدول العربية عامة.

تناولت الدّراسة في فصلها الثالث: أهمية الحراك العربي، وأشكال التأثير على الحراك الأمازيغي في الجزائر، من خلال التطرق إلى كافة الفواعل السياسيّة

والاجتماعية على المستوى المحلي، الإقليمي والدّولي، وفي هذا الإطار تعتبر القضية الأمازيغية أحد الآليات التي استخدمتها فرنسا لاستثمارها في دعم أطماعها وتواجدها، وحتى على المستوى المحلي فقد تم توظيف الحراك الأمازيغي كأحد الآليات للإبقاء على الوضع القائم، بحجة الاستقرار السياسي في البلاد ومن ثمة تعطيل المشروع الديمقراطي بالجزائر.

كما تمّ التّطرق إلى أهم المؤشرات الاقتصادية التي تمثّل جُملة الظروف المرتبطة بالعوامل الاقتصادية للمجتمع وللدولة على حد سواء، وكذا الظروف السياسيّة المتمثّلة أيضا في عوامل الاستقرار السياسي، كقضية الشّرعية وطبيعة النظام الاجتماعي والتوجه الإيديولوجي للدولة.

مما ساهم في تنامي هذه الحركات الاجتماعية والسياسيّة في الدّولة الجزائرية، وفي الوطن العربي، وانتهاءً بالمسألة الأساسية المتعلقة بالهُوية والتوظيف السُلطوي، حيث توصّلت الدّراسة إلى أنّ؛ قسما من الحراك تمركز حول إعادة بناء الهُوية للحراك الأمازيغي في الجزائر وقسم آخر تمركز حول التوظيف السُلطوي للقضية، مصادرها متعددة كالبيئة الخارجية (الدّولية) لضمان مصالحها وتدخلها، وفي الداخل تمّ التوظيف من الجانب السياسي، لحماية بعض الأطراف لمصالحها في السّلطة، وإبقاء الوضع القائم، وتوسيع الهُوة بين الحركات في سياق العمل حسب مبدأ "فرقتسد"، إلاّ أنّا لأمر لم يتوقف عند هذين المتغيرين فقط، بل تعدّاه إلى مستوى التجدد، بدافع عوامل داخلية وخارجية، في صياغة جديدة مصدرها البيئة الدّاخلية بالدرجة الأولى، وهو الحراك العربي المتجدد في تسميات جديدة كالانتفاضات، الثورات، والربيع العربي، وما إلى ذلك من تسميات، والأمر المؤكد في هذه الدّراسة، هو تجدّد الحراكات والبحث عن آليات مناسبة لتحقيق أهدافها.

لهذا فإنّ فرضيات الدّراسة تناولت من خلال تقسيمات الموضوع في ثلاث فصول والتي تمركزت أساسا في إثبات العلاقة الارتباطية بين الحراك المجتمعي الإقليمي، واستقرار النظم السياسيّة، ثبت الإجابة عن صحة هذه الفرضية الرئيسة من خلال الفصل الثالث، حيث تبين أنّ الأسباب مباشرة في استمرار الحراك، والتقاطع ظاهر في الآليات المستخدمة حسب كل مرحلة من الحراك الاجتماعي، أو السياسي في الجزائر، أو في الوطن العربي.

قد ثبت أيضا صحة الفرضية الفرعية الأولى، والتي مفادها أنّ للحراك العربي، دورا هاما في تنمية الديمقراطية، في ظلّ الالتزام بقواعد الحراك الأمازيغي الذي يتمسك بوطنيته، وإلى هذا القدر من صحة الفرضيات تكون الدّراسة قد خلصت إلى الامتداد الصحي والطبيعي للحراك الاجتماعي والسياسي بين الحراك العربي والأمازيغي في الجزائر، بالرغم من تنوع الظروف ومن ثمة تنوع الآليات وتباين في النتائج .

كما ثبت صحة الفرضية الثانية، أنّ الحراك الأمازيغي يتفاعل في إطار توظيف سُلطوي على البيئتين الدّاخلية؛ المتعلقة بالنظام السيّاسي وبيئة خارجية؛ متمثلة في دول أجنبية تسعى إلى تحقيق مصالحها وتعزيز تواجدها الثقافي.

أنّ الحراك الأمازيغي في الجزائرَ يسهم في التنويع الثقافي، وإثبات الهُوية دون اللجوء إلى الانفصال وهذا راجع إلى قدرة كل حراك على تفاعله وخصوصيته، وفق الإمكانيات المتاحة والظروف الملائمة في البيئتين الداخلية والخارجية.

لقد سعت الدّراسة، إلى إثبات العلاقة الوثيقة بين الحركات الاجتماعية في الوطن العربي في إطار محدّداتها المختلفة، وبالرغم من التباين الحاصل في كل حراك، إلا أنّ هذا لا يثبت انتهائه أو زواله، إنّما تبقى النتائج مرهونة بحجم الدعم والمساندة وتوقيتها المناسب ومدى التزام الأطراف بتحقيق الاستقرار للبلد الذي يعرف الحراك.

من بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدّراسة ما يلي:

1. أنّ الاستقرار السيّاسي والاجتماعي في الدول العربية، مرتبط بمدى استيعاب الحراك والمنظمات والجماعات وفق آليات سلمية، كالتوافق أو المؤتمرات.
2. أنّ التنمية الاقتصادية لها تأثير إيجابي في انصهار الحراك المتعلق بالإثنية، أو الحركات الانفصالية.
3. إنّ علاقة الحركة الأمازيغية بالحراك العربي، تتجلى في الانتماء والولاء للأمة العربية في إطار مقوماتها الثقافية والحضارية.
4. أنّ الحركة الأمازيغية في الجزائر، مثل باقي الحركات في العالم، لها أسبابها وامتداداتها التاريخية في الشمال الإفريقي، وهي تشكل جزءا من الهُوية الوطنية للجزائر.
5. أنّ الحركة الأمازيغية تميزت بحراكها خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، وهي تمثل نموذجا في انتزاع حقوقها، وتحقيق عدة مكاسب سياسيّة واجتماعية، دون المساس بسيادة الدولة الجزائرية.

كما توصلت هذه الدّراسة إلى مجموعة من التوصيات تمثلت في:

1. يجب الحفاظ على استقرار الأنظمة السياسيّة العربية من خلال توفير مناخ سياسي ملائم تتفاعل ضمنه مختلف الحركات بطريقة ديمقراطية تصب في التكامل وتعزيز المواطنة والانتماء.
2. ضرورة استيعاب مختلف القوى والحركات السياسيّة والاجتماعية، وفقا لآليات الحوار والتّشاور والشّراكة وتحمُّل المسؤولية بما يساعد على تحقيق وفاق وطني، يُعزز الوحدة والانتماء والنظر للمستقبل المشترك.

3. ضرورة إعداد إستراتيجيات وقائية لمواجهة تهديدات التوظيف السلطوي في بعده الدولي، والوطني، من خلال التقيد بالديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان لاسيما حقوق الأقليات.
4. نظرا للطفرة التكنولوجية الهائلة في مجالي الإعلام والاتصال، وتماشيا مع التطورات الحاصلة على المستوى العربي، أصبح من الضروري على الأنظمة مواكبة هذه التطورات، وذلك بدعم هذه القطاعات، التي تعتبر همزة وصل بين المواطن والدولة.